الطائفية
في الوطن العربي (٢)

موت لبنان... أمْ قيامة اليسار؟

باسم حسن

في البدء لا بدّ من اعترافيْن أولاً، نعترف بأنّ في العنوان شيئًا من الدراماتيكية، وأنّ الهدف من ذلك جذبُ الانتباه. ثانيًا، هذه المقالة مثلُ المكتوب، تُقْرأ من عنوانها. وعليه، سنَكْسر العادةَ المتّبعةَ في المقالات لنبدأ بالاستنتاجات، ومن ثم نحاول التحليل

الاستنتاج **الأول** هو أنّ لبنان ليس **في** أزمة؛ لبنان **هو** أزمة، أو بالأحرى سلسلةٌ من الأزمات. الاستنتاج **الثاني** هو أنّه لا يوجد شيء اسمُه «ديموقراطية توافقية ـ طائفية»؛ فالطائفية نوعٌ من الفاشية، وبالتالي فهي نقيضٌ مبدئي للديموقراطية. الاستنتاج **الثالث** هو أنّ إلغاء النظام اللبناني القائم ـ ولا نعني هذه الحكومةَ فقط بل النظام كلّه بحكومته ومعارضته ـ هو الحلّ الوحيد الاستنتاج **الرابع** هو أنّ إلغاء النظام الطائفي غيرُ ممكن من دون قيام تيّار يساري تقدُّمي يَطْرح البديلَ الحيوي ويشكّل البنيةَ الأساسيةَ لنظام جديد

هذه، إذن، الرسالةُ الرئيسةُ للمقالة. فمن وافَقَ سلفًا، استطاع أن يتوقّف عن القراءة الآن ومَنْ قرّر سلفًا أنّه لن يوافق، استطاع أن يتوقّف عن القراءة هو أيضًا أمّا من يجد نفسَه معنيّاً بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني في لبنان نحو الأفضل، فهذه أفكار مطروحة للنقاش الحرّ

١ـ في أنّ لبنان سلسلةُ أزمات

يَهْدف أيُّ نظام، أفيزيائيّاً كان أمْ بيولوجيّاً أمْ سياسيّاً، إلى إعادة إنتاج ذاته. هذا قانون طبيعي علمي لا سبيل إلى فهم طبيعة النُّظُم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من دونه. وعليه، فإنّ الهدف الأساسي للنظام الطائفي اللبناني هو إعادةُ إنتاج صيغته الطائفية بشكلٍ جديدٍ يَضْمن لها البقاءَ، على حساب محاولات تغييرها يقوم النظامُ الطائفي في لبنان على توازن دقيق يؤسِّس له الوزنُ الديموغرافي والاقتصادي لكلّ طائفة، والارتباطاتُ الإقليميةُ والدولية لكلّ طائفة. لكنّ هذا التوازن ليس توازنًا ثابتًا، ولا متغيّرًا على وتيرة معينة، بل هو توازنٌ شديدُ التوتر، تمامًا كالقوس المشدودة إلى حدّها الأقصى لهذا فإنّ عملية إعادة إنتاج النظام الطائفي تتطلّب، حُكمًا، المرورَ بأزمة: فكلّما تغيّر ميزانُ القوى بين الطوائف تطلّب الأمرُ صياغةً جديدةً للعلاقة المتوتّرة بين هذه الطوائف لكي يستمرّ النظام. ولمّا كان وزنُ كل طائفة وعلاقاتُها الخارجية تتغيّر حُكمًا (إذ لا ثابتَ في الاجتماع والتاريخ)، فإنّ المرور المستمرّ بالأزمات هو في صلب طبيعة النظام الطائفي، لا حادثٌ عَرَضيٌّ له. بتعبير آخر، يُنتج النظامُ الأزمةَ لكي تعيد الأزمةُ صياغةَ النظام في سلسلةٍ لا تنتهي إنّ التوتّرَ الدائم والأزماتِ المتلاحقةَ، بما فيها العنفُ الطائفي والحروبُ الأهلية، ليست أحداثًا «تنغّص» الحياةَ السياسيةَ اللبنانية، بل هي الحياةُ السياسيةُ اللبنانية **ذاتُها**. والدليل الأقوى على ذلك هو أنّ جميع الصراعات، المسلّحة وغير المسلحة، لم تؤدِّ إلاّ إلى تكريسٍ أعمقَ وأشملَ للمذهبية في الحياة السياسية والاجتماعية، بل والاقتصادية، اللبنانية أيضًا. وإذا كانت كلُّ محاولات الحلول ضمن النطاق الطائفي قد فشلتْ في منع تكرار الأزمات، فإنّه من السذاجة توقُّع أن تكون الأزمةُ الراهنةُ في طريقها إلى حلٍّ جذري إنّ كلّ حلّ توافقي ـ طائفي في لبنان هو مجردُ تمريرٍ للوقت بانتظار الأزمة التالية.

٢ ـ في أنّه لا توجد ديموقراطيةٌ طائفية

يحلو للبنانيين، ولاسيّما سياسيّوهم ومعظمُ مثقفيهم، التغنّي بالديموقراطية في لبنان عمادُ هذا الادّعاء ـ الذي ندّعي بدورنا أنّه ساذج ـ هو أنّ لبنان يتمتّع بخاصّتيْن أساسيتيْن للديموقراطية، هما حريةُ التعبير والتعدديةُ السياسية. هذا كلام صحيح لا غبار، أو على الأقلّ لا غبارَ سميكًا، عليه. لكنّ التمتّع ببعض خصائص الشيء ليس مرادفًا للتمتّع بالشيء عينه! مثلاً، يوجد في لبنان علماءُ، وهناك أيضًا مجلسٌ وطنيٌّ للأبحاث العلمية، لكنّنا لا نستطيع أن ندّعي أنّ في لبنان بحثًا علميّاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنّ لبنان يفتقر إلى ثقافة البحث العلمي وإلى البنية التحتية الضرورية له.

ولكنْ لنعدْ إلى السياسة، ولنحاول استشفافَ التناقض بين الطائفية والديموقراطية لا يختلف اثنان على أنّ النظام اللبناني

موت لبنان... أم قيامة اليسار؟

هو صيغة توافقية بين مجموعاتٍ ديموغرافيةٍ تختار كُلٌّ منها المذهبَ الديني هويةً سياسيةً لها. بمعنًى آخر، أن تكون سُنّيّاً أو كاثوليكيّاً أو درزيّاً مثلاً في لبنان ليس تعبيرًا عن انتماء ديني بالمعنى الثيولوجي للكلمة، بل تعبيرٌ عن انتماءٍ **سياسي**. لكنّ الإشكاليـة تكمن في أنّ المذهب الديني **ليس** إيديولوجيـةً سياسيةً، ولا يعبِّر عن رؤية اجتماعية ـ اقتصادية تَصْلح أساسًا لتنظيم حياة المجتمع المدني بشكلٍ ديناميكي وحيوي.

قد يعترض بعضُ المتديّنين من جميع المذاهب فيدّعون أنّ مذهبهم، بالمعنى الديني للكلمة، يشرِّع العلاقةَ بين البشر، ومن ثمّ فهو مستوفٍ لشروط التيار السياسي بالمعنى الحديث للكلمة. لكنّ هذا الادّعاء ساقطٌ لسببيْن على الأقل، بغضّ النظر عن المذهب المحدَّد

ـ أولاً، ليس هناك مذهبٌ ديني واحد يشتمل على رؤية اقتصادية متكاملة لحياة دولة. هناك طبعًا تشريعاتٌ اجتماعيةٌ ذاتُ طابع اقتصادي، وهناك أيضًا استنباطاتٌ اقتصاديةٌ من التشريعات، لكنّها لا تشكّل بذاتها مشروعًا اقتصاديّاً لدولة ديموقراطية حديثة.

ـ ثانيًا، حتى لو سلَّمْنا جدلاً بأنّ لمذهب معين نظريةً اجتماعيةً ـ اقتصاديةً مستقلّةً وواضحة، فإنّ هذه النظرية ـ تعريفًا ـ لا تَصلح، بل قد تتناقض مع مفاهيم المذاهب الأخرى والأمر كذلك لأنّ أيّ فكرة تستند إلى الدين تكتسب تلقائيّاً صفةَ الإطلاق، أيْ إنّها تنطلق أصلاً من فعلٍ إيمانيّ غيرِ قابلٍ للجدل داخل المذهب ومرفوضٍ من قِبل أتباع المذاهب الأخرى. وهكذا يصبح الانتماءُ المذهبي بالمعنى السياسي انتماءً مطلقاً وكاملاً يحدِّد للمواطن مواقفَه السياسيةَ سلفًا فإذا كنتُ أنا مثلاً مارونيّاً من سكّان بيروت، فإنّ عضوَ البرلمان عن الموارنة في بيروت يتكلّم باسمي... سواءٌ انتخبتُه أمْ لم أنتخبْه. وعلى هذا فقِسْ!

يتقبّل المواطنُ اللبناني هذا التأطيرَ والتعليبَ لهويته السياسية لأنّ خياراته محدودة. صحيح أنّه يستطيع، نظريّاً، أن يُعلن نفسَه علمانيّاً، وأن يَرْفض التعاملَ مع المجتمع والدولة من المنطلق المذهبي، لكنّه في هذه الحالة يَخْسر حقَّه في حصة الطائفة من النظام والدولة، كما يَخْسر من قيمته الاجتماعية نفسها لأنّه محاصَرٌ بكلّ معنى الكلمة بقوانينَ تتعلّق بحياته الخاصة مستنبطةٍ من المذهب الذي وُلد فيه. وبالتالي، فإنّ المواطن لا يستطيع عمليّاً أن يرفض انتماءه المذهبي إلاّ عبر التعويض عنه بانتماءٍ مذهبيّ آخر، فيكون كالمُسْتجيرِ من الرَّمْضاءِ بالنار! هذا هو، إذًا، التناقضُ الجوهري الأول بين الطائفية والديمقراطية حرية الخيار السياسي والاجتماعي، بالمعنى اليومي الفاعل للكلمة.

يقال لنا إنّ لبنان ديموقراطية طوائفية، بمعنى أنّه نظامٌ مبني على توافق المذاهب على حدٍّ أدنى من القوانين التي تَحْكم عيشَ ـ أو تعايشَ كما يحلو للبعض أن يسمّوه ـ أبناءِ هذه المذاهب على أرض واحدة. كلام جميل، ولكنْ ما هي الطوائف؟ وما مدى علاقة أبنائها بقرارها السياسي؟ الطوائف، أو المذاهب، أو سَمِّها ما شئت، مجموعاتٌ اجتماعيةٌ يربطها انتماءٌ سياسي إلى عقيدة دينية. ومن هذا المنطلق فإنّ مواقفها السياسية ليست فقط محدَّدةً سلفًا، بل هي أيضًا خاضعةٌ لعلاقةٍ مريضةٍ بين السياسة والدين. فالمؤسسة الدينية لكلّ طائفة تمارس تأثيرًا كبيرًا في الزعامة السياسية، وبالمقابل تستمدّ الزعامةُ السياسيةُ شرعيتَها من دعم المؤسسة الدينية. بهذا المعنى فإنّ الطائفة ليست مؤسسةً ديموقراطيةً يختار أبناؤها زعاماتِهم على أساس برنامج سياسي. على العكس من ذلك، الطوائفُ فاشيّاتٌ صغيرة تحدِّد مواقفَ أبنائِها مجموعاتٌ أوليغاركيةٌ مهجَّنةٌ بين الدين والسياسة ورُبَّ ناقدٍ يقول إنّ الدعم الشعبي لهذه الزعامات هو الدليلُ على ديموقراطية الخيار داخل الطائفة ـ وهذا غير صحيح: فالدعم الشعبي الهائل في ألمانيا الثلاثينيات للنظام النازي ولهتلر شخصيّاً لا يعني أنّ هذا النظام لم يكن فاشيّاً؛ ولا يعني الدعمُ الشعبي الذي قد تَحْظى به بعضُ الأنظمة العربية أنّ هذه الفاشيات العسكرية والقبلية ليست أنظمةً قمعية ذلك أنّ الديموقراطية ليست دعمَ الناس لحاكمٍ أو زعيمٍ محدَّدٍ لهم سلفًا، بل هي حقُّ الناس في تغيير هذا الزعيم

إذا كانت الطوائف فاشيّات صغيرة تستند إلى مؤسسات دينية وإيديولوجيات إطلاقية، فكيف يمكن أن يكون توافقها شكلاً من أشكال الديموقراطية؟

إذا شاءوا. العوامّ، كما قال الكواكبي، هم قوةُ الحاكم وإذا كانت الطوائفُ فاشيّاتٍ صغيرةً تستند إلى مؤسسات دينية وإيديولوجياتٍ إطلاقية، فكيف يمكن أن يكون توافقُها شكلاً من أشكال الديموقراطية؟

الخلاصة هي أنّ التناقض بين الطائفية والديموقراطية جوهري وليس عرضيّاً. وفكرة «الديموقراطية الطوائفية» بدعةٌ تافهةٌ لا تمرّ إلا على شعوبٍ تخاف البديلَ لأنّها تتوهّم أنّ البديل الوحيد الممكن هو الحربُ أو الفوضى. نحن، إذاً، أمام نظام يُنتج الحروبَ من جهة، ويهدِّد الناسَ بأنّها البديلُ الوحيدُ عنه من جهة أخرى!

٣ ـ في أنّ إلغاء النظام الطائفي هو الحلّ الوحيد

إشكالية النظام الطائفي ليست في أنّ الناس يشعرون بانتماءٍ طائفي، بالمعنى الديني للكلمة، بل في أنّ النظام يَفْرض عليهم الهويةَ الطائفيةَ كهوية سياسية يتعامل بها المواطنُ مع الدولة. ولذلك فإنّ مقولة «إنّ إلغاء الطائفية السياسية غيرُ ممكن لأنّ الشعب في لبنان طائفي» مقولةٌ ساقطةٌ منطقيّاً. ليس المطلوب في لبنان إلغاء الشعور المذهبي لدى الناس، أقلّه في المدى القصير، وإنّما المطلوب هو إلغاءُ الانتماء المذهبي كوسيلة لتحديد موقع الفرد وحقوقِه وواجباتِه تجاه الدولة. ولأنّ النظام، كما تقدّم، يَعْمل دومًا على إعادة إنتاج ذاته، فإنّه من السذاجة بمكان أن نتصوّر أنّ الإلغاء التدريجي للطائفية السياسية من داخل النظام ممكن. والدليل على ذلك فشلُ تطبيق البنود المتعلّقة بإلغاء الطائفية السياسية في «اتفاق الطائف» الطائفي بامتياز. والطريف، لكنْ غير المضحك، هو أنّ هذه البنود غيرُ مطروحة، ولا حتى من باب المزايدة، لا من قِبل الحكومة ولا من قِبل المعارضة. فالمعارضة، تمامًا كالحكومة، تحالفٌ مؤقّتٌ لمجموعاتٍ طائفيةٍ تَجْمعها مصالحُ آنيةٌ لا بنيةٌ سياسيةٌ ثابتة.

نعتبر، كما تقدّم، أنّ كلّ طائفة هي كيانٌ هجينٌ بين السياسة والدين، سِمَتُه الأساسيةُ علاقةٌ فاشيةٌ بين الزعيم وأبناء الطائفة. لذلك فإنّ أيّ تكتُّل سياسي قائمٍ على تحالفات الطوائف لا يلغي البنيةَ الطائفيةَ لهوية المواطن وعلاقته بالدولة. والدليل على ذلك أنّ المواطن الشيعي مثلاً محسوبٌ سلفًا على ما يسمّى بـ «المعارضة،» بغضّ النظر عن موقفه الفردي. فحين تتحدّث المعارضة أو الحكومة عن امتلاك «أكثرية شعبية،» فإنّهما تَقْصدان بالضبط تعدادَ الأفراد المنتمين إلى الطوائف المحسوبة

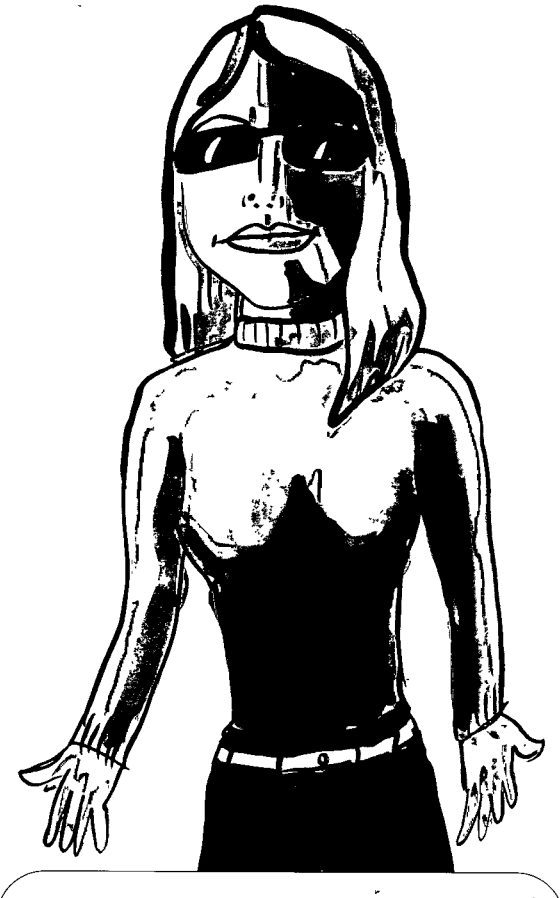

أنا مش طائفيّة...
بس ليش الكل عندو زعيم ونحنا ما عنّا؟

على كل فريق. من هنا فإنه من الضروري جداً التنبيه إلى أنّ المشهد السياسي القائم في لبنان اليوم هو مجردُ أزمةٍ أخرى من الأزمات التي لا تنتهي، والتي يمرّ فيها النظامُ ليعيد صياغةَ نفسه؛ وحتى لو وصلتْ إلى تسويةٍ ما، فإنّها لن تحلّ المأزقَ الأساسي للمواطن اللبناني

الحل الوحيد المتبقي، والذي لم يجرَّبْ قطّ، هو الإلغاءُ الجذري والفوري والكامل للطائفية السياسية في لبنان بهدف تحرير المواطن ـ الإنسان من عبوديته السياسية لنظام التسوية بين الفاشيات الطائفية حتى يصبح الفردُ حرّاً في تجديد خياراته.

٤ ـ قيامة اليسار

السؤال الأساسي هو «كيف يمكن إلغاءُ النظام الطائفي؟»

من الصعب التصوّر أنّ أركان النظام القائم مهتمّون بإلغاء الطائفية، لأنّ ذلك يعني ببساطةٍ إلغاءَ أنفسهم. وحتى لو قام زعيمٌ طائفي بمحاولة إخراج جماعته السياسية من نطاق الطائفية، فإنّ المرجعية الدينية لهذه الطائفة ستحارب هذا الزعيمَ لتُحِلَّ آخرَ مكانَه عبر التأثير الاجتماعي والاقتصادي الذي تمارسه على أفراد الطائفة. نظريّاً، يُمْكننا تصورُ تحالف علماني مؤقّت بين اليمين واليسار، يَضْغط لتغيير النظام الطائفي ولكنّ الواقع غيرُ ذلك، لأنّ اليمين الليبرالي في لبنان، ورغم بضع محاولات قصيرة الأمد وفاشلة (رفيق الحريري في بداية التسعينات مثلاً)، متحالفٌ عضويّاً مع النظام الطائفي. كان ذلك صحيحًا أيامَ هيمنة ما يسمّى بـ «المارونية السياسية،» وهو صحيحٌ اليومَ بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا على بداية الحرب الأهلية

الأمل الوحيد لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان هو قيامةُ اليسار اللبناني. وحده اليسار يمتلك خاصيتيْن أساسيتيْن ضروريتيْن لإلغاء الطائفية: بنيةً نظريةً خارجةً كليّاً عن المفهوم الطائفي للسياسة، وكونه المتضرر الأساسي من النظام الطائفي يمتلك اليسار، إذًا، المقوِّميْن الضروريّيْن لصياغة بنية سياسية متكاملة تغيِّر النظامَ الطائفي بنظامٍ علماني يعيد هيكلةَ العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أسس الحريةِ الفردية، والتوزيع العادل للثروة (أو الأعباء)، وحمايةِ الحياة الثقافية، والتعدديةِ الفكرية، وإعادةِ بناء الثروة البيئية، والتخطيطِ العلمي للمستقبل.

غير أنّ امتلاكَ اليسار لذيْنك المقوِّميْن، وقدرتَه على تحمّل أعباء البدء بالتغيير، أمران مختلفان. وهناك خطران يجب التنبُّهُ إليهما قبل الشروع في التصدّي الحقيقي والنهائي للنظام الطائفي بهدف تدميره كليّاً.

الخطر الأول هو أنّ النظام الطائفي قويّ جداً، وقد خرج بعد الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) أقوى وأكثرَ وضوحًا بإلزام الغالبية العظمى من اللبنانيين بالخضوع له، بل وبالاقتناع به أيضًا! ولعلّ أحدَ أبلغ الدلائل على أنّ تحولاً جذريّاً، بالاتجاه الطائفي، قد حصل في المجتمع اللبناني في أواخر الحرب الأهليّة، هو التحول الواضح في اللغة السياسية والإعلامية ومفرداتهما. وعلى سبيل المثال، فإنّ معظمنا يَذْكر أنّ السياسيين والإعلاميين في أوائل الحرب وحتى أواسط الثمانينات كانوا يردِّدون عبارتيْن في سياق الحديث عن لبنان والمجتمع اللبناني تقولان « .. لبنان أرضًا وشعبًا ومؤسسات..» و« اللبنانيون نساءً وأطفالاً وشيوخًا.. » ومثلُ هذه العبارات بالغُ الدلالة فهي تقسِّم لبنان إلى مجموعات ديموغرافية، ومؤسساتية، وجيوسياسية لا علاقةَ لها بالدين أو الطائفة. لكنّ هذا الخطابَ بدأ بالتراجع في أواخر الثمانينات مع انحسار التفكير العلماني وصعودِ التفكير المذهبي الإسلامي والمسيحي فحلّت تعابيرُ مثلُ «الجمهورية الإسلامية» و«المارد الشيعي» و«أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار» و«احملْ صليبَكَ واتبعْني» محلَّ الخطاب العلماني صار السياسيون والإعلاميون يتوجّهون إلى الشعب بكلامٍ يضع المخاطَبَ في إطارٍ طائفي. وبات تعبير «الشعب اللبناني» يُتبع مباشرةً بـ «... بمسلميه ومسيحييه،» الأمرُ الذي يلغي أيَّ هويّة لبنانية خارج التعريف المذهبي (أنظرْ قَسَمَ جبران التويني

وحده اليسار يمتلك خاصيتين أساسيتيْن لإلغاء الطائفية: بنيةً نظرية خارجة كليّاً عن المفهوم الطائفي للسياسة، وكونه المتضرِّر الأساسي من النظام الطائفي.

في العام ٢٠٠٥). من هذا المنطلق ليس مستغربًا أن تكون الأزمةُ القائمةُ اليوم مشحونةً بالخطاب المذهبي الحاقد؛ فهذا الأخير مجردُ تكملةٍ منطقيةٍ للانزلاق اللبناني نحو التقسيم المذهبي المستمرّ للمجتمع منذ العام ١٩٧٦

الخطر الثاني الذي يجب التنبُّه إليه هو أنّ النظام الطائفي في لبنان أشدُّ ما يكون شراسةً في مواجهةِ أيِّ فكرٍ يقول بإلغائه. وربما يجب النظرُ من هذا المنطلق إلى سلسلة الاغتيالات التي طاولتْ رموزَ الفكر والعمل العلماني اليساري في لبنان، بدءًا بفرج الله الحلو ومرورًا بكمال جنبلاط ومهدي عامل وحسين مروّة. فالمستفيد الحقيقي والدائم من كل هذه الاغتيالات هو الطائفيةُ اللبنانية والديكتاتورياتُ العربية القَبَلية. وليس من قبيل المصادفة أنّ النظام الطائفي اللبناني يرتكز أساسًا على التوارث العائلي ـ القَبَلي لزعامةِ كلِّ مجموعةٍ مذهبية، تمامًا كما تفعل الأنظمةُ القمعيةُ العربية.

كيف يواجه اليسارُ هذيْن الخطريْن؟ بكلمة واحدة. الوحدة! الأولوية الأساسية، اليوم، يجب أن تكون لإعادة إنتاج اليسار التقدمي القائم على أسس التحليل الاشتراكي. وهنا لا بد من ملاحظة حول التعددية اليسارية القائمة اليوم في لبنان و«العالم.» التعددية في الفكر الواحد صحيّة وجيدة لكنّ الفكر، أو بالأحرى أُسُسَه، يجب أن تبقى واحدةً لكي تكون التعدديةُ مَصدرًا للتجديد الفعّال لا للشرذمة والتفكيك لا تكفي القناعة بـ «العلمانية» ليكون الطرحُ يساريّاً اليسار، ولاسيما في بلدٍ طائفي متخلّف، لا بدّ أن يحافظ على ثوابت فكرية. وأهم هذه الثوابت ـ بالإضافة إلى العلمانية ـ تكافؤُ الفرص، والتوزيعُ العادلُ لمصادر الثروة، والدفاعُ عن الثقافة الوطنية والشعبية، والبناءُ العلمي لخدماتٍ واقتصادٍ هدفُها الإنسانُ لا الشركاتُ. واليسار، وبخاصةٍ في بلدٍ مهدَّدٍ بالتدمير والاحتلال من عدوّ مهووسٍ بحقدٍ عنصري من جهة، ومحاطٍ بأنظمة دكتاتورية مستسلمة من جهة ثانية، لا بد أن يكون مقاومًا وممانعًا. والمقاومة التي نعني ليست عسكريةً فحسب، بل تَشْمل المقاومةَ الاقتصاديةَ والثقافيةَ التي تتمثّل في المقاطعة والهجومِ المضادّ على المفاهيم الأساسية للعدوّ

إنّ إعادة إنتاج اليسار يجب أن تقوم عمليّاً على توحيد التيارات والأحزاب اليسارية التقدمية حول مسألتين أولاً، رؤية بنيوية متكاملة للبنان ما بعد الطائفية. ثانيًا، برنامج عمل واقعي وجريء للمرحلة المقبلة، بعيدًا عن الشعارات المبتذلة والمزايدات، وبعيدًا تمامًا عن أيّ تحالف مع أيّ جهةٍ طائفيةٍ ممثّلة في السلطة القائمة أو معارضيها الآنيين. ولا ندّعي أنّ تطوير برنامج العمل هذا أمرٌ سهل، لكنّه واجبٌ ملحّ. في لبنان اليوم شريحةٌ كبيرةٌ من المواطنين، ولاسيّما من الشابات والشبّان، مصابةٌ بالإحباط من القوى السياسية القائمة، وتبحث عن بديلٍ يعيد إليها الأملَ في مجتمعٍ يحترم طاقاتها، وفي نظام يعامل أفرادَها كأناس أحرارٍ ومتساوين. أبناءُ هذه الشريحة وبناتها يستحقون بديلاً فكريّاً علميّاً تقدميّاً يناضلون من أجله لأشخاص كهؤلاء ذَهَبَ غيفارا إلى بوليفيا بهدف تغيير النظام، ولأشخاصٍ كهؤلاء استُشهد بعد أن خانه يساريون باعوا يساريتَهم. صحيح أنّ لبنان ٢٠٠٧ ليس بوليفيا ١٩٦٧، لكنّ نظامَه أينع، بل عفن، وحان قطافُه ورميُه في مزابل التاريخ السياسي. البرنامج السياسي لقطاف النظام وإحلالِ شجرةٍ مثمرةٍ مكانه يُفضّل أن يكون سلميّاً. ولكنْ، إذا تعذّر ذلك اليومَ، فلتكنْ ثورةٌ غدًا.

بروكسل

د. باسم حسن

ولد عام ١٩٦٨ في ألمانيا حائز دكتوراه في الهندسة الجينية من جامعة ولاية أوهايو (الولايات المتحدة) بروفسور في الهندسة الجينية في جامعة لوفن (بلجيكا) منذ العام ٢٠٠١ يهتمّ، بشكلٍ خاص، بأبحاث نموّ الدماغ وأمراضه